

حادثة الشيك والارتقاء

بالمعمل السياسي

د. حامد الحمود

التزمت بعبادة خلال سفري، بما في ذلك خلال سفري الأخير، قد يرى كثيرون أنها سيئة، إلا وهي الانقطاع عن قراءة الصحف الكويتية، واستبدالها بصحف البلد الذي أكون فيه. قد يرى البعض أنها غير مناسبة خاصة بعد أن توافر التواصل مع الصحافة المحلية من خلال الانترنت. لكنني أرى أن الانقطاع عن الصحافة المحلية لوقت محدود هو جزء من الراحة المنشودة خلال السفر. وفرصة لرؤية العالم من خلال نوافذ جديدة، خاصة بعد طغيان الخبر المحلي على الصحافة الكويتية خلال السنوات الماضية. لذلك وبعد عودتي من السفر وجدت نفسي أتلقى خبر حادث الشيك الذي عرض النائب فيصل المسلم صورة عنه، والمسحوب من الحساب الشخصي لسمو رئيس مجلس الوزراء في بنك برقان بصورة عكسية. فقد عرفت عنه، عن طريق بيان بنك برقان، ثم بعدها قرأت أعمدة الصحافة في اليوم الذي سبق هذا البيان. وبعد أن قرأت ميينا ويسارا، وتكونت لدي فكرة عن حيثيات القضية، وجدت أن من قصر انتقاده على كشف السرية وركز توجيه غضبه إلى النائب فيصل المسلم، يمارس نفاقا سياسيا، ولا يريد للمعمل السياسي في الكويت أن يتطور.

أتفهم موقف بنك برقان وأسفه الشديد، وأتفهم موقف محامي سمو رئيس مجلس الوزراء، لكن هؤلاء الذين صوبوا غضبهم على طرف واحد، وما كتب أعمدة وآخرين، بريدين أن يقولوا لنا أن الفساد السياسي أمر عادي، وأن المحافظة على السرية المصرفية هي الأهم. أو بطريقة أخرى، بريدين أن يدخلوا إلى قاعاتنا أنه من الطبيعي أن نمارس السياسة بهذه الطريقة.

وبافتراض أن الشيك صادر من الحساب الشخصي لسمو رئيس مجلس الوزراء إلى نائب سابق، فإن ذلك لا يزيل الشك ولا يجعل الأسود أبيض، فالشيخ ناصر الحمد ليس بفرد عادي أنعم الله عليه من الرزق الكثير، إنما هو رئيس الحكومة. وكما توارد في الأنباء، فإن الشيك كذلك مكتوب إلى نائب سابق، وهو كذلك شخص غير عادي، فالنائب ينتخب للمراقبة أداء رئيس الحكومة. لذلك فعندما يتبرع رئيس الحكومة من حسابها الشخصي لنائب لا بد أن يكون للتبرع غرض سياسي، وأضحى أن يكف النائب عن دوره الرقابي، وبذلك تقسد العملية السياسية برمتها.

وأتفهم أن العمل السياسي يفرض التزامات مالية على كثير من النواب، أغلبهم غير قادرين عليها. فالحامل للانتخابية تتطلب إنفاقاً لا يتناسب مع ثقل حسابه المصرفي، والمواهب السياسية لا توجد عند أصحاب الدخول العالية فقط. لذا فإن حادثة الشيك هذه يمكن أن يستفاد منها لتنظيم عملية التبرعات للناشطين السياسيين وبشفافية لكي لا يضطروا إلى الاعتماد على «تبرعات» من الجهات التي اختارهم الشعب لرقابة أنانها. لكن إلى حين أن يتم تنظيم ذلك بقانون، أو بإعلان من ناشط سياسي أو مرشح، مع تحقيق الشفافية التي سوف تكشف للنائب أسماء المترشحين وقيمة تبرعاتهم، يبقى أن حادثة الشيك هذه كشفت لنا نفاقا سياسياً، يشكل عائقاً أكبر للارتقاء بالمعمل السياسي في الكويت.

يعجز الفكر عن تقبل الأشياء بأضدادها، وسقط الكلام بأفضل الخصال، ولكننا نعيش في زمن التملق والتحنق والتسلق، والتزلف والتلفه والتلطف! لا أحد يكابر ان للإصلاح طرائقه المتسقة التي تأخذ بمقاييد الأمور لي كل فلاح، ولكن اذا جاءت الرؤى لتسجيل المواقف، والوقوف صفاً واحداً لكاميرات التلفاز ومحطات الفضاء، والظهور بمظهر من ركب المنبر، فنفسي ما يريد أن يقول للناس بفرط جهالة أو ركوب عجالة، فقد تلعثم وتبلد وارتعدت فرانضه، فصار أضحوكة الناس والزمان! وانك لتعجب من أناس كانوا على سدة الأمور، وكان الإصلاح يطرق ابوابهم المخلة، لكنهم صموا آذانهم وغطوا اعينهم عنه، واصبحوا اليوم دعاء سلام، وحماة المال العام، وحمائم سلام ترترفر بأجنتها شفيفة رفيقة على حال الاجيال القادمة!

جروح الوطن اوضحت تباع وتشترى كالوجبات السريعة لاطفال الجيل الصاعد من أبناء وبنات الكويت!

من الصعب أن تكسب الكويت كفاءات علمية في المجال الطبي، فعالم الطب من العوالم التي يقضي بها الإنسان حياته دارساً كل يوم، وما ثقة المرضى بالأطباء إلا شهادة علمية لا تقل عن الدراسة، وقد اكتسب شباب من شباب هذا الوطن ثقة مرضاه ورضاء الله سبحانه وتعالى عليه، فهو يقضي وقته كله من أجل هؤلاء المرضى، متتبعا كل جديد في عالم الطب واثقا كل الثقة بأن «الدولة» لا تبخل أبداً على أبنائها بأفضل الأجهزة الطبية التي تزرع في أجسادهم، حتى لو تطلب الأمر نقل المريض إلى الخارج، فالدولة رحيمة بأبنائها، فما بالك إن جاءت رغبة المريض في العلاج داخل الوطن، ولكن في مستشفى خاص لا عام، هنا «نجد» هذه الشخصية التي نتحدث عنها اليوم تسارع في تقديم خدماتها التطوعية للمرضى الذين لا يملكون المال ولا يرتاحون للعلاج في مستشفى عام. إن هذه الشخصية تذكرني ب نماذج من أطباء الستينات الرواد من الكويتيين

دولة «مدنية».. دولة «مرتدة»!

د. محمد بن عظام السبيعي

كثر الجدل في الآونة الأخيرة حول ملمح رئيس من ملامح هذه الدولة؛ أ تكون مدنية؟ فإن كانت كذلك، أ تكون بصدد نموذج مغاير للملكيات المحافظة في الجزيرة العربية؟ وفي حال كان ذلك تطوراً طراً على الواجهة السياسية لهذا البلد منذ الاستقلال ووضع الدستور، أ يكون الأمر ردة عن تحكيم الدين في سياسة الرعية؟

الحق أنه لا يوجد في تصنيف النظم السياسية ما يمكن أن يطلق عليه دولة مدنية، فالمدنية صفة للتطور البشري تتجاوز الأطوار التقليدية لعيش الإنسان، تتسم بالتقسيم الواضح للعمل والتوظيف الواسع لفنون التقنية والحضور الكثيف للدولة في حياة الفرد. وما تداول مُركَّب الدولة المدنية هنا سوى التفاف على ادعائيات مفهوم الدولة العلمانية، وما يقتضيه من دعوة صريحة لإزاحة الدين عن موقع تكيف مخرجات النظام السياسي. ولعل ما يجعل من تلك الحيلة سبباً لإثارة اللغط والفوضى الفكرية أن كثيراً مما نعرف من مدنيات قام على أساس الدين، وما المدنية الإسلامية حالة وحيدة.

مثل ذلك اللغط لم يكن ليستثير في الحقيقة انفعالا جادا لو اقتصر الأمر على التجاذب الحر والعاير للرأي. أما أن يستند ذلك السجال إلى ما ورد في وثيقة الدستور فيجعلنا نراجع فهمنا لنص تلك الوثيقة ونعرض ذلك على القارئ.

يبيني الرأي المتداول بالدولة المدنية أو قل العلمانية على حجتين، الأولى تنصرف إلى فلسفة القانون وقيمة الدستور في رسم سياسة الدولة والمجتمع، ومن ذلك النص على منزلة الدين، كبريت كانت أو صغرت، وبما أن هذه الوثيقة على وضع الإنسان، ولم يوح بها من مصدر ما ورائي، فعلمانية الدولة تكون بذلك تحصيلا حاصلا. الحق أن مثل هذا القول لا يغاير واقع الأمور فحسب، بل يتم عن إشكالية الفهم اللاتاريخي، كما هي سمة التعامل مع كثير من عناصر التراث في الفكر العربي. فهو مغاير للواقع لتصوره خطأ أن الدولة الدينية تحكم مباشرة بما يوحى به دون واسطة بشرية تقرر أن هذا الوحي هو المرجح. ومثلما قد تكون هذه الواسطة في البداية كلمة شفوية فهي في أغلب الأحوال وثيقة مدونة. فبدأء من الصحيفة التي علقها رسول الإسلام –صلى الله عليه وسلم- لتنظيم شؤون المدينة، وخطابه «لقد تركت فيكم...»، وانتهاء بدول دينية معاصرة تقنتي مثل تلك الوثائق، التي قد تسمى دستورا أو قانونا أساسيا كما هي الحال في جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، ففي كل ذلك يُلاحظ الدور الوسيط للإنسان في اختيار قانون السماء.

ومثل ذلك الرأي مناف أيضا للفهم التاريخي ومراعاة سياق الأحداث. فبزوغ الإسلام وتمام رسالته واعتناق هذا الشعب له، كل ذلك سابق على قيام الدولة ووضع الدستور. وبما أن الدولة قد ظهرت من رحم الإمارة فقد أتى منظوق

الخميس 24 ذي القعدة 1430 هـ- 12 نوفمبر 2009 - السنة 38 - العدد 13096

الدكتور علي الصايغ كفاءة وطنية متميزة

نورية السداني

وأبرزهم الدكتور عبدالمحسن العبدالرزاق، الذي كان يضحى بوقته كله من أجل المرضى حتى كان المستشفى هو بيته والرضى هم عاله. هذه الكوكبة من أطباء الستينات تفرغوا للعلم ولمرضاهم وابتعدوا عن الصراعات السياسية وعن عالم السياسة ككل فسجلوا لبلدهم الكويت أروع صفحات التاريخ الطبي. اليوم ونحن نقدم شخصية تتماثل مع هؤلاء الرواد وهي شخصية شاب ضحى بوقته وبحياته من أجل مرضاه وقدم معظم خدماته بالجان حتى في المستشفيات التي يرتاح إليها المريض.. فاكسب هذا الشاب ثقة المرضى وهي أغلى ثقة يكسبها أي طبيب في العالم، واكتسب نداء أهل الكويت له، واكتسب فوق هذا وذاك محبة الوطن، هذا الشاب الذي أقدمه إليكم اليوم في هذه المقالة هو الدكتور علي الصايغ، الذي عرفته وعرفت دماثة خلقه وأخلاقه واطلعت عن قرب على شهادة مرضاه وما أكثرهم. الدكتور علي الصايغ شاب

نبيل من هذا الوطن ضحى من أجله، ولم يصل لهذه المرحلة من العلم والأخلاق إلا بعد طفولة وشباب متميز شهدته دروب منطقة الروضة، حيث نشأ وتربى في منزل عائلته التي أجادت التربية وغرس مفاهيم «اللمحة الوطنية» في نفس هذا الشاب، والبعيد عن أي صراعات سياسية وتكريس حياته كلها لعالم الطب، وقد آن الأوان لنحافظ جميعا على ثرواتنا الوطنية من هؤلاء الشباب، وأن نسورهم جميعنا بسور محبتنا ولحمتنا الوطنية، حتى نعزز فيهم «روح الثقة بيننا نحن شعب الكويت وشعبهم هم ونحن» فالثقة هي التي تولد لدى الجراح قوة الإمسك بالمشروط وبنائه فالكويت بحاجة لابنائها الرواد من أمثال الدكتور علي الصايغ حماه الله وحفظه وسار على دربه إن شاء الله جيل آخر من أبناء الكويت.

رعاك الله يا ولدي علي وحفظك لأهلك أبناء الكويت.

هل تنفع الخمسية مع ما

أفسده الدهر؟ (٢)

عادل فهد الطخيم

إلحاقا لمقالنا السابق «هل تنفع الخمسية مع ما افسده الدهر»، فهو لا يعني رفضا للخطة الخمسية المقترحة للدولة، كما قد يلتبس لدى بعض الاخوة، بل على العكس من ذلك، فنحن نرحب بها كما ننظر معشوقته سنين عديدة. ويصفر النظر عن جودة الخطة أو كما يحلو للبعض ان يسميها بـ «الخططة» او «الخبطة» فإن محور قصدينا ينطلق من فهمنا المتواضع لمبادئ المنهجية العلميةللدادارةالسليمةبشأن وضع الخططورسمالاستراتيجيات والسياسات المكتملة والمتمة التي يشترط توافر عوامل وظروف مناسبة لتنفيذها (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحتى ثقافيا) لضمان القدر الادنى لنجاحها. ولتوضح ذلك فالمنزاع مثلا حين يخطط لموسم زراعي جيد فهو يبدأ بتجهيز واعداد الظروف البيئية المناسبة قبل مباشرته بالزراعة، وفي مقدمتها تجهيز وتهية الارض للتربة وتقليبها وتنظيفها من الشوائب وتسميدها لرفع درجة خصوبتها، ومن ثم المباشرة بزراعتها وتعهدها بالعناية بالري والتنظيف المستمر، والاهم من كل ذلك مكافحة الافات التي قد تظهر وتسبب بالقضاء على الزرع كله.

والخطة الخمسية المستهدفة لا تختلف في عناصرها عن حالة المنزاع ذلك.. فاذا لم يتم تهديد الطريق امامها بشكل صحيح وتهية الظروف والوسط الذي سوف تنفذ فيه، فقد تواجه مطبات ومصاعب تعيق تقدمها ونجاحها. ان لا يمكن ان نطلق على ما نحن فيه اليوم من فراغ هلامي للتنمية والتطوير وانعدام لرؤى جادة لما يجب ان نكون عليه، وما نعانينه من تسبب ولا مبالاة لدى كثير من موظفي وقيادبي الدولة عموديا وافقيا، وتفش للفساد الاداري والرشوة كأساس لتمرير المعاملات وترسية الاعمال.. الخ. فلا يمكننا ان نسمي ذلك بالبيئة الصالحة لنجاح اي خطة. فما لم يتم وقبل الشروع بتنفيذ بنود الخطة، او على الاقل بالاتزامن معها بعزم جاد على احكام ترسية المشاريع وفق القوانين والاصول المتبعة من دون ضغوط ومحسوبيات او خواطر واعتماد شرط الجودة والنوعية والالتزام بالمواصفات كأساس لترسية المشاريع وليس اقل الاسعار (واشياء اخرى) فلا جدوى ولا نفع وستكون على ما نحن عليه بتفضيل السعر على النوعية ثم (تعديل الاوضاع بالوامر التغييرية) وخفاياها، ناهيك عن العيوب والنواقص التي تظهر بعد ذلك في تنفيذ المشاريع التي غالبا ما تكششف اثنا العمل وليس قبله. نقول من دون ذلك فإن الخطة ستحول حينها بحق الى «خبطة» كما يقال بملياراتها الـ ٣٥ والتي يتوقع بفضل الاوامر التغييرية (التعويضية) ان ترتفع لكثير من ذلك بكثير وفق ما هو معمول به حاليا، خصوصا ان اصحاب العلاقة والشأن قد بدأوا بإحماء ماكيناتهم وسن أسنانهم وشحذ سكاكينهم لاقتطاع واقتناص ما يمكن قطعه واقتناصه منها. وقد قيل «ان الصدق في اقوالنا اقوى لنا والكذب في افعالنا افعى لنا».والله المستعان.

16 القوس

البتسامه خجلى

(إهداء إلى النائب هايف)

أيها الراقصون والراقصات

دلغ المفتى

حذر النائب محمد هايف المطيري و وزيرة التربية والتعليم موضي الحمود من مغية جعل مادة التربية الموسيقية مادة أساسية، مهذا بأن هذا الأمر لن يمر بسلام، لا على وزيرة التربية، ولا على رئيس الحكومة. وأضاف «لن نسقم لوزيرة التربية بأن تجعل من مدارسنا مراكز لتخريج فرق الرقص والراقصات».
لا ادري ما الذي يضغط على أعصاب النائب الفاضل ويرزعجه في الموسيقى، لكنني سأسايره وأقول فلنمنع الموسيقى في مدارس الكويت، لكن إن منعناها في المدارس، فنستعطر إلى ان نفعل الشيء نفسه في جميع نواحي حياتنا، فنحن لا نستطيع ان نكيل بمكيالين، فهل الموسيقى في المدارس حرام وفي أماكن أخرى حلال؟ إنن.. فلنقفل محطات الإذاعة والتلفزيون الكويتية، ولنغلق وزارة الإعلام ومعهد الموسيقى، ولنمنع التمثيل، والمسرحيات، وأغاني الأطفال، ولنحرق تراثنا الموسيقي وأغاني البحر والسامري النهام، ولنزخ بعيدالله رويشد ونبيل شعيل ونوال وباقي المطربين الكويتيين في السجن، ولنحاكم أعضاء فرقة التلفزيون لكونهم لا يغنون فقط، بل يرقصون أيضا، وطبعا سنلغي التشيد الوطني، بيد أن النائب سبقنا وأفهام من قاموسه عندما لم يقف احتراما له وتشاغل بهائنه النفل.

ربما ناثينا لا يعرف ان الإنسان منذ بداية التاريخ استخدم الموسيقى والرقص كأداة تعبير لأغراض دينية واجتماعية واحتفالية. وتؤكد الأبحاث (لنا وللنائب) ان الاستماع إلى الموسيقى والرقص يساعد على التوازن العقلي والبدني للإنسان، ويمده بطاقة ايجابية وحيوية، فيمنحه شعورا بالسعادة، إذ تفرز حركة الجسد على إيقاع الموسيقى الكثير من الهرمونات المضادة للاكتئاب. ولأن قلبي على النائب هايف وخايفة عليه من الاكتئاب نتيجة ثقل مسؤولياته ككاتب للامة، ولأنني سائرته فيما طلب، يا حبيذا لو سبارينا لدقائق من الهرمونات المضادة للاكتئاب. ولأن قلبي على النائب هايف وخايفة عليه من الاكتئاب نتيجة ثقل مسؤولياته ككاتب للامة، ولأنني لوحده وفي خصوصية غرفته، وليغضب عينيه ويسرح مع التفعات، وإن وجد في نفسه رغبة بالرقص، فلا بأس، ليس بالضرورة حركات مدروسة او رقص فعلي، مجرد تمايل مع التفعات.. وليز سانا تفعله هذه الدقائق لجسمه وروحه.

فيا أيها الراقصون والراقصات (كما قال النائب هايف)، وهذا يشلنا جميعا نحن الذين تخرجنا من مدارس الكويت عندما كانت الموسيقى مفروضة علينا ضمن المنهاج، هيا بنا نرقص.. نقازي، عرضة، سامري، عربي، اجنبي، أي نوع فلنرقص في بيوتنا.. في غرفنا.. بين اصديقاتنا.. مع أهلكنا، اسحب زوجتك وارقص معها، امسك يد ابنتك وراقصها، اعانقي ظلك وارقصي له ومعها، استمعوا إلى الموسيقى قبل أن تحرم في بلادنا، ويسجن من يستمع إليها كما تفعل طالبان، وارقصوا، فالموسيقى والرقص يجदान الطاقة ويمحنا الحوية ويرفعان نسبة الأدرينالين في الدم، ويخففان من التوتر والضغط، وفي النهاية يمنحانا شعورا بالفرح..

أسنا جميعا بحاجة إلى بعض من فرح؟

dalaa@fasttelco.com

تنويه واعتذار

ورد خطأ مطبعي في اسم الزميليلة سعاد المعجل في مقالها الاسبوعي امس الاول، فاقترضى التنويه والاعتذار.

خلافات تعاقدية ادت الى تفاقم الوضع والانشغال «على من تقع المسؤولية» حتى وقعت الواقعة.

اين رقابة الوزارة أثناء فترة الانشاء والتشغيل حتى الوصول الى المرحلة النهائية، أين الضمان البنكي والكفالة المالية، وفق شروط لجنة المناقصات المركزية، أين التأمين على المشروع، هل تشترط لجنة المناقصات المركزية ضرورة تقديم وثائق تأمين على الاعمال الانشائية والهندسية التي تغطي جميع الأخطار منذ الخطوة الأولى حتى التشغيل وتتضمن فترة الصيانة أيضاً.

حذرة بذرة عد العشرة

فخري هاشم السيد رجب

المصيبة الكبرى اذا لم يكن هناك تأمين، فهل لدى المقاول القدرة على تحمل التكاليف الباهظة من تعويضات للمشروع والمسؤوليات المدنية اذا ثبتت مسؤوليته واخلاله بالشروط التعاقدية؟

كفانا قرارات ارتجالية غير مسؤولة ولا تفكر الا بزيادة ارضدتنا البنكية، زادت ولا نقصت بدلاً من أن تفكر بيئتنا وحياتنا ومستقبل بلادنا، سهرة واستكانة وكوت بوسنة وقرار، واليوم قرار وبكرة باي باي قرار وهلم جرا.

دموع التماسيح اوضحت تذرف في كل ناحية تحت مسميات

غربية، فمرة دعاوى الإصلاح برقع العقال، ومرة برقع الحذاء والنعال، ومرة ومرة ومرة برقع كل الفؤوس والاشبال!

العقل يفهم، والقلب يخفق لكل مصلع غير متمصلح، ولكن ميهات ميهات في زمن الفوات! كان المؤمل والمفضل والمكمل ان تكون مجموعة الـ ٢٦ او عشرين وستة او كوت ابوستة! تحمل كل متخصص في كل فن مستطرف، لكن جاءت بكل طيف كاواون الطيف بعد انحسار المنظر!

التخطيط اضحى تخبيطاً بعد ان غابت ام الوزارات، واستبدلت بمجلس الآباء والأمهات!

وخرج طلاب الإصلاح من غياهب الزمن وتلفظوا بكل فذن، وصار الامر كمن خبط ولا لرق، وصرنا نرذ بصوت هامت خبط لرق!

dr_al_asfour@hotmail.com

خبط لرق!

د. سعود محمد العصفور

ما بين الخطاب الصيني وخطاب أوباما.. ضاعت لحانا!

تيسير عبدالعزيز الرشيدان

الكثيرة، فلا صداقات دائمة ولا عداوات دائمة وإنما مصالح دائمة.

أما خطاب الرئيس الأميركي أوباما في ٤ يونيو ٢٠٠٩، وإن كان الكلام سهلا وجميلا كالعادة- على قرب السلام وقيام دولة فلسطينية والأمن والديموقراطية في العراق وأفغانستان ولجم إسرائيل عن التعدي على المقدسات الشريفة، يبقى «كلام في كلام والقلب مغيش» وبحتاج تطبيقه عمليا حتى يستقر العالم وإلا فكان كالخطابات العربية، فمنذ خمسين سنة وهم سيرحرون فلسطين ويصلحون أوضاع شعوبهم وينتهجون الديموقراطية ويعطون مزيدا من الحرية ويكافحون البقر، والواقع غير ذلك إنه، إذ نرى المزيد من القمع ونهب الثروات والتهميد والتوريت للمناصب، وكل مرة يقول احدهم «أنا بقولكم من دلوقتي مش حرشح نفسي تاني»، ونعيب زماننا والعيب فينا وما لزماننا عيب سوانا.

وأخيرا، بعض الإخوة أعضاء مجلس الأمة لا يخرجون عن صفات الرؤساء العرب، فهم يعدون كثيرا وينجزون قليلا ويهاجمون لمصلحة شخصية أو حزبية ثم يوجهون التهم جزافا، والرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- يقول: «ياايكم والظن، فإن الظن اكذب الحديث ولا تجسسوا ولا تجسسوا».

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.